ملـــف خـــاص عـــن الأحزاب في سوريا

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة

السعر: 30 ليرة سورية جديدة

أسبوعية – سياسية – ثقافية | www.ninarpress.net | العدد 42 الأحد 16 آب 2026 | 12 صفحة

الموقف من الأحزاب.. حوار بليغ وفاصل

4
الأحزاب السياسية في سوريا: من التصحر السياسي إلى بناء التعددية

5
الحزبية خيار وليست قدراً للتنمية

الافتتاحية

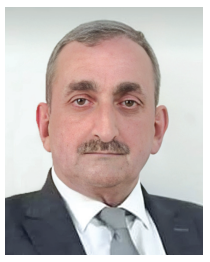

لماذا يتجنّب العهد الجديد الحديث عن الأحزاب

أسامة آغي

بعد مرور عشرين شهراً على تحرير سوريا، وتسنّم العهد الجديد قيادة البلاد، لا تزال هناك حلقة مفقودة في نشاطه وتوجهه السياسي، وهي عدم تناوله لأهمية وجود أحزاب سياسية وطنية.

إن هيئة تحرير الشام التي أعلن العهد الجديد عن حلّها كإطار عمل سياسي وعسكري واقتصادي واجتماعي.. الخ، استبدلت بإطار سياسي آخر أطلق عليه تسمية "الهيئة السياسية"، هذه الهيئة ملأت فراغاً سياسياً في مرحلة تحرير البلاد كما يقول العهد الجديد، هذه الهيئة هي الأخرى تمّ حلها لانتهاء مهمتها.

إذاً نحن في سوريا الجديدة بقيادة الرئيس أحمد الشرع لا نزال دون فعاليات سياسية حقيقية، وبدون أحزاب سياسية تطرح رؤاها وبرامجها لتطوير البلاد وتعميق استقرارها.

من المنطقي القول إن الإعلان الدستوري هو الآخر تمّت كتابته وإصداره والعمل بمضمونه في مرحلة ما بعد تحرير البلاد وسقوط نظام الإبادة الأسدي. ولكن، وبعد اختيار أعضاء مجلس الشعب السوري وفق الإعلان الدستوري، وبدء أعمال هذا المجلس، بات من الضرورة الحديث عن أهمية تبني مجلس الشعب مناقشة مشروع قانون لتشكيل الأحزاب، لأن غياب الأحزاب كتمثيلات عن مصالح اجتماعية لفئات المجتمع المختلفة يعني ببساطة احتكار السياسية من قبل العهد الجديد وحده. وهذا الأمر يضرّه ويؤثر على أفق تطور البلاد، فبدون برامج سياسية متنافسة إيجابياً حول قضايا كبرى مثل إعادة إعمار البلاد، ومثل تعميق دور الدولة في الحفاظ على وحدة البلاد وعلى السلم الأهلي وعلى تفعيل مؤسساتها التي تعمل وفق مبادئ المواطنة والحريات، فإن الاستقرار السياسي والاجتماعي يكون لا يزال بعيداً عن التحقّق.

إن المجتمعات في عصر التطور الاقتصادي الهائل في العالم، لا يمكنها إغفال حقّ تشكيل أحزاب سياسية في بلدانها، فالأحزاب لا تنشئها قوانين تضعها الدول والحكومات، إنما تنشئها الضرورات التاريخية للتطور العام، هذا التطور لا يمكن احتكاره من قبل أية قوى أيديولوجية أو سياسية محددة، كما حدث في تجربتين قريبتين هما "التجربة الشيوعية" في الاتحاد السوفياتي السابق. و"التجربة النازية" الهتلرية في ألمانيا في النصف الأول من القرن العشرين المنصرم.

سوريا بحاجة إلى أحزاب للتعبير عن مصالح شعبها، هذه الأحزاب ستنطلق في تعبيراتها من خلال رؤاها السياسية والفكرية المختلفة، وهذا يفتح باب التنافس السياسي وتطوير البلاد.

فهل ننتظر من مجلس الشعب البدء بمناقشة قانون انتقالي لتشكيل الأحزاب السياسية؟ أم أن ذلك غائب عن أجندته؟

سوريا تحتاج أحزاباً

صفوان جمو

في خمسينيات القرن الماضي كانت الحياة الحزبية أكثر حيوية مما يتخيله كثيرون اليوم، وظهرت أحزاب واتجاهات سياسية متعددة.

في سوريا الجديدة، لا تبدو الحاجة إلى الأحزاب السياسية ترفاً أو تفصيلاً يمكن تأجيله، بل هي جزء أساسي من بناء حياة سياسية طبيعية، لأن المجتمع الذي خرج من سنوات طويلة من الصراع والانقسام يحتاج إلى أدوات سلمية لتنظيم اختلافاته وتحويلها من مصدر للتوتر إلى مصدر للتنافس والإنتاج. والحزب، في جوهره، ليس مجرد مجموعة تسعى إلى الوصول إلى السلطة، وإنما فكرة وبرنامج ورؤية لكيفية إدارة الدولة والمجتمع.

وتحمل التجربة السورية القديمة ما يستحق التوقف عنده. ففي خمسينيات القرن الماضي كانت الحياة الحزبية أكثر حيوية مما يتخيله كثيرون اليوم، وظهرت أحزاب واتجاهات سياسية متعددة، من التيارات الوطنية والليبرالية إلى البعثيين والشيوعيين والإخوان المسلمين والقوميين السوريين وغيرهم. وكانت الصحافة والبرلمان والنقابات والجامعات ساحات حقيقية للنقاش السياسي والفكري. ورغم أن تلك التجربة لم تكن خالية من الصراعات والأخطاء، فإنها ساهمت في إدخال قطاعات واسعة من السوريين إلى المجال العام، ودفعتهم إلى الاهتمام بالشأن السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

كانت الأحزاب في تلك المرحلة تعبر، بدرجات مختلفة، عن أسئلة المجتمع آنذاك: الاستقلال، والعدالة الاجتماعية، والتنمية، وقضية فلسطين، وعلاقة سوريا بالعالم العربي، ودور الدولة في الاقتصاد. وبذلك لم تكن الحياة الحزبية منفصلة عن المجتمع، بل كانت إحدى الوسائل التي عبر من خلالها السوريون عن طموحاتهم ومخاوفهم وتطلعاتهم.

لكن سوريا الجديدة تحتاج إلى الاستفادة من تلك التجربة دون استنساخها. فالعالم تغير، والمجتمع السوري نفسه تغير، والأولويات أصبحت أكثر ارتباطاً بإعادة بناء الدولة والاقتصاد والتعليم والصحة والبنية التحتية وخلق فرص العمل.

وهنا تبرز المسألة الأكثر حساسية في مستقبل الحياة السياسية السورية: هل تستطيع السلطة الانتقالية أن تقبل فعلاً بقيام أحزاب مستقلة وقوية، أم أنها ستنظر إليها باعتبارها منافساً يجب احتواؤه؟ فالديمقراطية لا تبدأ عندما تجري الانتخابات فقط، وإنما تبدأ قبل ذلك بكثير، عندما تسمح السلطة بوجود قوى سياسية مختلفة عنها، وتمكّنها من تنظيم نفسها والتعبير عن برامجها والوصول إلى المواطنين بحرية.

فوجود الأحزاب ليس مجرد مظهر من مظاهر الديمقراطية، بل هو شرط واجب لإنتاج دولة ديمقراطية حقيقية. فالانتخابات وحدها لا تكفي إذا لم يجد المواطن أمامه خيارات سياسية متعددة، وإذا لم تكن هناك قوى منظمة تستطيع تقديم البدائل ومراقبة السلطة ومساءلتها. وإذا كانت السلطة الانتقالية جادة في بناء دولة ديمقراطية، فعليها أن تدرك أن الأحزاب ليست تهديداً لشرعيتها، بل إحدى الأدوات التي تمنح هذه الشرعية مستقبلاً أساساً شعبياً ودستورياً.

أما إذا جرى تأجيل تشكيل الأحزاب أو وضع قيود تجعلها ضعيفة وغير قادرة على المنافسة، فقد نجد أنفسنا أمام نظام سياسي جديد في شكله، لكنه يعيد إنتاج فكرة احتكار القرار بصيغة مختلفة. ولهذا فإن قدرة السلطة الانتقالية على فتح المجال السياسي، وقبول النقد، والسماح بتشكيل أحزاب حقيقية قادرة على منافستها، ستكون واحدة من أهم الاختبارات التي ستكشف مدى استعدادها للانتقال من سلطة تدير مرحلة انتقالية إلى دولة ديمقراطية تتسع للجميع.

ومن هنا تأتي أهمية أن تكون الأحزاب الجديدة أحزاب برامج لا أحزاب أيديولوجيات مغلقة. فالسوري اليوم يحتاج إلى حزب يقول له بوضوح: كيف سنخلق فرص العمل؟ كيف سنجذب الاستثمار؟ كيف سنعيد بناء المدن؟ ما رؤيتنا للتعليم؟ كيف سنحمي الحريات؟ وكيف سنحقق العدالة الاجتماعية؟ وما تصورنا للعلاقة بين الدولة والقطاع الخاص؟

يمكن أن يكون التنافس بين الأحزاب في سوريا الجديدة شبيهاً بالتنافس الإيجابي في الاقتصاد والثقافة والمجتمع. حزب يقدم برنامجاً اقتصادياً أكثر قدرة على خلق الوظائف، وآخر يركز على التعليم والابتكار، وثالث يعطي الأولوية للعدالة الاجتماعية، ورابع يطرح رؤية أكثر انفتاحاً في الثقافة والحريات. وفي النهاية يختار المواطن البرنامج الذي يراه أقرب إلى مصالحه، لا الهوية الأيديولوجية التي ينتمي إليها الحزب.

والخشية هنا مشروعة من أن تتحول الأحزاب الجديدة إلى امتداد لصراعات الماضي، أو إلى كيانات دينية أو قومية أو أيديولوجية مغلقة تعيد إنتاج الانقسام. لذلك فإن نجاح التجربة الحزبية يتطلب قانوناً عادلاً يضمن حرية التنظيم، ويمنع العنف والتحريض والتمييز، ويجعل المواطن والبرنامج والانتخاب أساس العمل السياسي.

سوريا الجديدة لا تحتاج إلى حزب واحد يتحدث باسم الجميع، بل إلى أحزاب متعددة تتنافس في خدمة الجميع. وعندما يصبح الاختلاف بين السوريين اختلافاً حول أفضل برنامج للاقتصاد والتعليم والثقافة والخدمات، لا اختلافاً حول الهوية والانتماء، تكون البلاد قد خطت خطوة حقيقية نحو دولة طبيعية، يكون فيها صندوق الاقتراع بديلاً عن الشارع، والبرنامج بديلاً عن الشعارات، والمنافسة بديلاً عن الصراع.

الموقف من الأحزاب.. حوار بليغ وفاصل

أنس الحراكي

نحن نتحدث عن سورية الجديدة، والموقف المقصود هو موقف السلطة المتصدرة أو الحكومة المؤقتة، وأمام ذلك فإنه سواء أكان هناك تطابق وتوازٍ أو تحفظات وملاحظات أو تعارض وتعاكس في التوجهات بين الحكومة وبين الشعب بمختلف طبقاته وشرائحه، فإن موقف السلطة من الأحزاب وتشكيلها هو بمثابة حوار جادّ وبنّاء وبليغ وفاصل، أي أنه يستبعد السلبية والانعزال أو التصادم ويؤسس للتلاقي والبناء، ولقد كتبنا قبل أسبوعين ونشرنا هنا في جريدة «نينار برس» مقترحاً حول قانون ينظم تشكيل الأحزاب السياسية بالأهداف الوطنية الشاملة، ولكننا وبسبب أهمية الموضوع وغزارة عناصره ونظراً لبروز اهتمامات مركزة في بعض الجوانب فإننا اليوم نخصّص ونقيّد المسألة العامة والشاملة للأحزاب ونركز على المحاور ونفصّل بما يلي:

أولاً: تعاملاً وتكيّفاً مع واقع سورية نتيجةً لوقوعها لعقود طويلة تحت قبضة بوليسية لنظام حكم دكتاتوري فاشل وما أنتجه من تصحّر سياسي وتغييب للوعي وللنخب وكوادر الفكر السياسي والتنظيمي والإداري، وتوقعاً واحتمالاً للتلبّك والتأخر في ولادة الأحزاب السياسية الحقيقية ذات البرامج والأهداف الوطنية السيادية الشاملة فإننا سوف نتأقلم مع واقعنا ونركز اهتمامنا عند المستوى الممكن والمجدي البنّاء.

ثانياً: تلبيةً واستجابة لرغبات ومتطلبات الشرائح الناشطة فعلياً وهي ما يمكن أن نعتبرها منظمات أو فعاليات المجتمع المدني بأذرعها التنفيذية ومن جانب آخر النخب المثقفة التي تطمح إلى تفعيل الليبرالية بمفهومها المتداول شعبياً.

واستناداً إلى ما تقدم سيكون لدينا اقتراحات:

1. ترخيص أحزاب تهتم بالمجالات المهنية التي تمثل وتقابل شرائح مجتمعية مثل العمال والفلاحين وبالطبع يجب أن تختلف عمّا نعرفه بالنقابات المهنية ولا تزاحمها ولا تحلّ مكانها، فالنقابات دوائر رسمية تمثل صنفاً من المهنيين وتنقل رؤيتهم ومطالبهم وتخاطب مؤسسات الدولة أصولاً، أما الأحزاب، فإنها تطعّم كل ذلك وتضيف إليه رؤيتها السياسية العامة وتدعمها حاضنة جماهيرية، وهذا يشكل توازنا إيجابياً بين المجتمع والحكومة.
2. أحزاب تهتم باحتياجات وتطلعات المرأة أو الشباب أو تركز على جوانب مثل الضمان الاجتماعي أو التعليمي أو الصحي وهذه الأحزاب ينطبق عليها ما قلناه بخصوص المهنيين آنفاً.
3. ومن المهم جداً الترخيص لأحزاب تركّز على تطبيق النهج الليبرالي، فهناك مفكرون ونخب وناشطون يطالبون ويكرّرون شعارات وعبارات سياسية عامة ولها مفاهيم عريضة وفضفاضة وهناك تركيز واضح على تطبيق الليبرالية بمفهوم تطبيق الحرية العامة في المجالات الاقتصادية وهندسة السوق والاستثمار في سورية وكذلك في المجالات السياسية والثقافية، وسوف نختصر ونقترح ترخيص بل تشجيع تأسيس أحزاب ليبرالية لأنها تمثل شريحة ناشطة ومؤثرة ولأنها قد تثري التوجهات الوطنية وتغنيها بالحلول، وهي بكل الأحوال تخلق توازناً في الأداء والإنتاج وارتياحاً واستقراراً بين فئات وشرائح المجتمع السوري ولكن يمكن للدولة أن تضع شروطاً وضوابط منطقية ناضجة لفكر وبرامج وممارسات هذه الأحزاب وملخص الشروط هو: الالتزام وعدم مخالفة الدستور السوري المعتمد وعدم الاصطدام بالقيم الراسخة للمجتمع السوري وعدم المطالبة بما يثلم أو يخترق السيادة أو وحدة وتماسك سورية مثل دعوات انفصالية أو استقلال عن السلطة المركزية.

> سواء أكان هناك تطابق وتوازٍ أو تحفظات أو تعارض في التوجهات بين الحكومة وبين الشعب، فإن موقف السلطة من الأحزاب وتشكيلها هو بمثابة حوار جادّ وبنّاء وبليغ.

الأحزاب السياسية في سوريا: من التصحر السياسي إلى بناء التعددية

مرعي الرمضان

> دور المجتمع المدني السوري ليس إنتاج الأحزاب ولا التحول إلى واجهة لها. فاستقلاله عن الحكومة والأحزاب معاً شرط كي يستطيع مراقبتهما ومساءلتهما.

سوريا تحتاج إلى الأحزاب وهي لا تثق بالأحزاب. وهذه مفارقة أساسية بعد سقوط الأسد. ففي 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 انتهى أكثر من نصف قرن من حكم البعث، ثم حُلّت الأحزاب القائمة، لكن نهاية الاحتكار لم تنتج حياة حزبية بديلة. بقي المجال العام موزعاً بين شخصيات وشبكات محلية وقوى اجتماعية ومؤسسات انتقالية.

لذلك لا ينبغي أن يكون السؤال: هل تحتاج سوريا إلى أحزاب؟ بل: كيف نفتح المجال أمامها من دون أن يتحول الفراغ السياسي إلى فوضى، أو تنتقل السياسة من احتكار قديم إلى احتكار جديد؟ وكيف نضمن استقلال القرار الحزبي عن المال الإقليمي والأجنبي، وعن رأس المال السياسي المرتبط بشبكات النظام السابق أو اقتصاد الحرب؟ فاستقلال القرار يبدأ من استقلال الموارد. وسوريا تحتاج قانون أحزاب، لكن نجاحه لن يُقاس بعدد الأحزاب، بل بقدرته على إنتاج تنافس حقيقي وآمن وشفاف، يبقى فيه القرار السياسي ملكاً للمجتمع.

القانون الذي يفتح المجال

الإعلان الدستوري الصادر في آذار/مارس 2025 أقر حق المشاركة السياسية وتشكيل الأحزاب على أسس وطنية، وربط ممارسة هذا الحق بقانون ينظمها. ومع بدء مجلس الشعب الانتقالي عمله في يوليو/تموز 2026، أصبح الاستحقاق أكثر إلحاحاً. فغياب إطار واضح لتسجيل الأحزاب يبقي التنظيم السياسي خارج قواعد معلنة، ويمنح الأفضلية لمن يملك المال أو النفوذ.

القانون الجيد لا يصنع أحزاباً؛ يصنع شروطاً عادلة لولادتها: تأسيس واضح، وتمويل شفاف، ورقابة مستقلة، وضمانات قضائية، وقواعد تمنع الإقصاء على أساس الهوية.

التصحر السياسي

المشكلة أقدم من سقوط النظام. عقود من احتكار المجال العام أضعفت التنظيم السياسي والمؤسسات الوسيطة، ثم عمقت الحرب والتهجير والانقسامات الفراغ. هناك كوادر وخبرات في الإدارة والعمل المدني والمحلي، لكن تحويلها إلى أحزاب مستدامة يحتاج وقتاً وممارسة وقواعد.

التصحر السياسي لا يعني غياب الراغبين في العمل العام، بقدر ما يعني غياب البيئة التي تحول الرغبة إلى تنظيم وبرنامج وتمثيل. وكلمة «حزب» تحمل ذاكرة ثقيلة لدى السوريين؛ ارتبطت بحزب الدولة والأحزاب المدجنة أكثر من التنافس بين البرامج.

لهذا لا يصلح الانتظار حتى «تنضج» البيئة السياسية، كما لا يصلح فتح الباب بلا قواعد. المطلوب انفتاح منظم: يسمح بالتجربة، ويمنح السياسة فرصة للنمو، ويضع في الوقت نفسه حدوداً واضحة للفوضى.

الحزب الذي يطلب ثقة الناس

بعد صدور قانون الأحزاب يبدأ الاختبار الحقيقي. سيسأل المواطن: من يمول الحزب؟ من يختار قيادته؟ هل يستطيع العضو الاعتراض؟ كيف تُتخذ القرارات؟ وما برنامجه للاقتصاد والتعليم والإدارة المحلية؟

الحزب الجاد مؤسسة لإنتاج القيادات وتجميع المصالح وصياغة السياسات وتدريب أعضائه على التنافس وقبول الاختلاف. لذلك تصبح الشفافية المالية، والديمقراطية الداخلية، وقواعد التبرعات والإنفاق، ومدد القيادة، معايير لاختبار صدقية الحزب. كما ينبغي أن تخضع قرارات الترخيص أو التعليق أو الحل لمراجعة قضائية، حتى لا تصبح أدوات لإقصاء المنافسين. فالحزب الذي يطلب ثقة الناس عليه أن يبدأ بإظهار كيف يمارس السلطة داخله.

الثقة السياسية لا تُطلب من المواطن؛ تُبنى أمامه، في طريقة اتخاذ القرار قبل الخطاب الانتخابي، وفي وضوح الموارد قبل الوعود.

المجتمع المدني: المدرسة لا البديل

راكم المجتمع المدني السوري خبرة في العمل المحلي وبناء الثقة، ويمكنه نشر ثقافة المشاركة والمساءلة وتدريب الكوادر وفتح مساحات للحوار. لكن دوره ليس إنتاج الأحزاب ولا التحول إلى واجهة لها. استقلاله عن الحكومة والأحزاب معاً شرط كي يستطيع مراقبتهما ومساءلتهما، ويمكن أن يكون مساحة تتدرب فيها الكوادر الجديدة على العمل العام، دون أن يتحول إلى بوابة حزبية.

ما بعد الحزب الواحد

المطلوب في النهاية ليس كثرة الأحزاب، وإنما أن تصبح السياسة قابلة للتعدد. فالقانون يفتح الباب، لكنه لا يصنع حزباً جاداً؛ والانتخابات تمنح الشرعية، لكنها لا تخلق ثقافة ديمقراطية.

ستختبر التجربة الحزبية قدرة الدولة على قبول المنافسة، والنخب الجديدة على ممارسة السياسة خارج منطق الشخص والقائد، والمجتمع على التعامل مع الاختلاف دون تخوين.

بعد عقود كان فيها الحزب أداة للسلطة، تحتاج سوريا إلى أحزاب تكون أداة للمجتمع للوصول إلى السلطة ومساءلتها. فالمعركة المقبلة لن تكون على عدد الأحزاب التي ستولد، وإنما على ما إذا كانت ستجعل السياسة مجالاً للتنافس على خدمة الدولة والمجتمع، لا طريقا جديدا لامتلاكهما.

الحزبية خيار وليست قدراً للتنمية

د. حسين مرهج العمّاش

> الحزبية ليست ضرورية لحدوث التنمية والرفاه الاجتماعي، لأن النهج الديمقراطي بذاته في الحكم سيفرز أفراداً يمثلون احتياجات وتطلعات المواطنين.

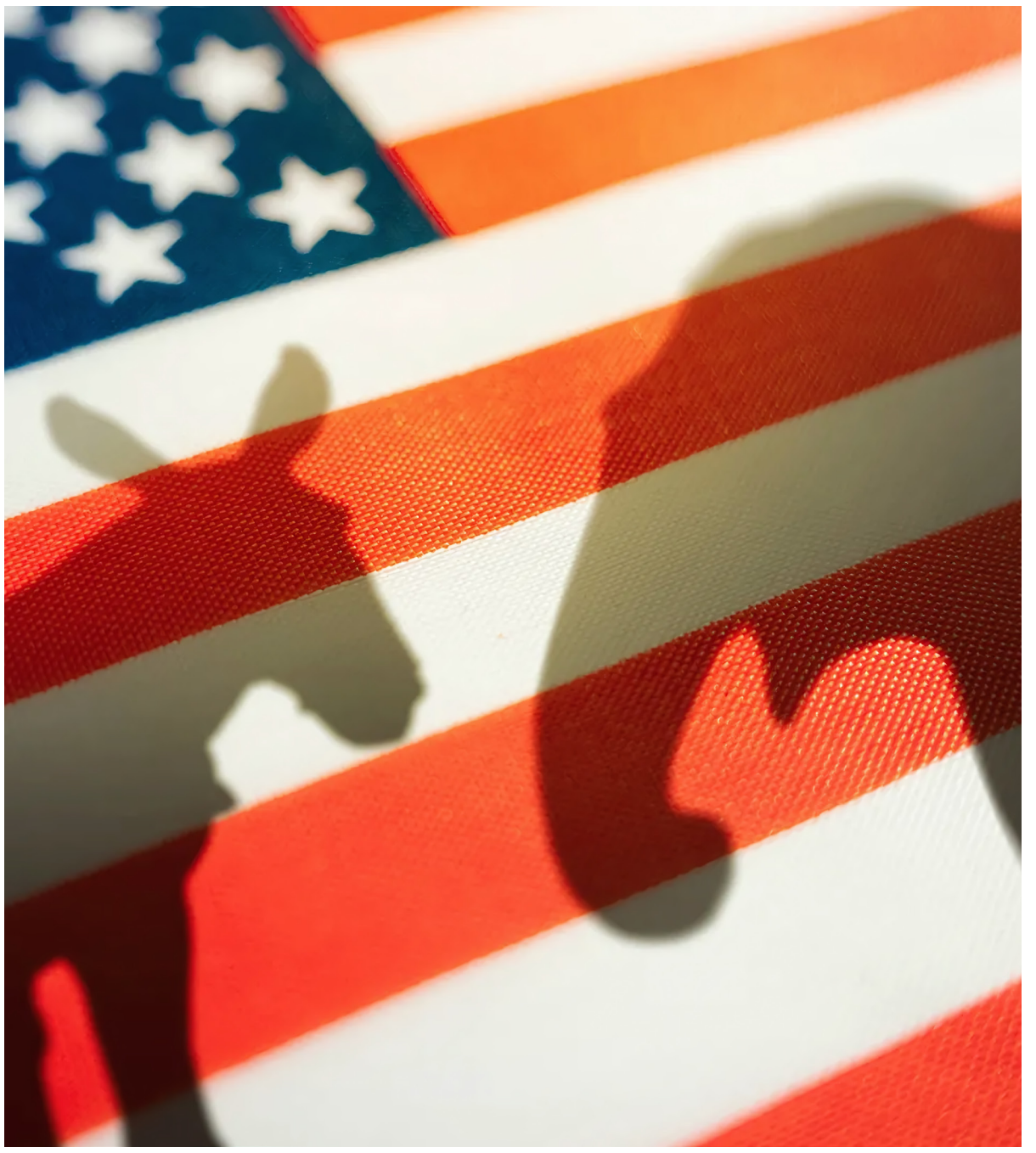

السؤال: هل إصدار قانون للأحزاب يسهل وينعش الحياة الديمقراطية والتنمية أم أن الديمقراطية ذاتها لها نهجها المستقل وتنعش المجتمع بوجود الأحزاب أو عدمه.

1 - الحزبية ليست شرطاً للتنمية

الحرية والديمقراطية هي الأساس للتنمية والحق، أي أن تنظيم الأفراد في مجموعات سياسية وفكرية ذات لون واحد ليس فرضاً أو قدراً، أو أنه مفروض بقوة السلطة أو بموافقتها وإنما هي خيار الأفراد الأحرار في بلد حر وديمقراطي لينظموا أنفسهم من أجل الدفاع عن أفكارهم وقناعاتهم أمام المجتمع.

عندما يعيش الشعب في دولة حرة ديمقراطية فإن الحزبية ليست ضرورية لحدوث التنمية والرفاه الاجتماعي، لأن النهج الديمقراطي بذاته في الحكم سيفرز أفراداً يمثلون احتياجات وتطلعات المواطنين. بل إن بعض الدكتاتوريات حققت نمواً اقتصادياً كبيراً يفوق ما حققته بعض الدول الديمقراطية.

2 - تجربة الحزبين في أمريكا فريدة

سوف نتحدث قليلاً عن الحزبين في أمريكا، أقدم ديمقراطية قائمة ومستمرة، بغض النظر عن الجدل الدائر حولها.

نحن نعرف أن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت استقلالها عن بريطانيا عام 1776، ثم دخلت بحرب الاستقلال لمدة ثماني سنوات انتهت باعتراف الملك البريطاني باستقلال الولايات المتحدة.

الحزبية أثناء حرب الاستقلال كانت دموية، بمعنى الاصطفاف إلى جانب الملك ضد الثوار أو العكس.

وبعد تشكل الجمهورية ظهرت تيارات أكثر منها أحزاب، وتتبنى إما الفيدرالية القوية مثلاً، وإما تيار آخر (حزب) يعطي الولايات حقوقاً أكبر.

لقد حققت الولايات المتحدة الأمريكية الاستقرار والنمو الاقتصادي العام بدون وجود أحزاب مؤثرة فيها ولمدة نحو نصف قرن. وخلال 240 عاماً من الاستقلال لم يظهر هناك أكثر من حزبين اثنين مؤثرين، وهما حالياً، الحزب الجمهوري (تأسس عام 1960) والحزب الديمقراطي (اتأسس عام 1829) وهو وريث الحزب الجمهوري الديمقراطي الذي نشط عند الاستقلال مع أن هذا الحزب ظهر مبكراً عام 1792 إلا أنه كان مجموعة فكرية فلسفية أكثر منها سياسية، كما هو معروف اليوم.

الخلاصة من هذه الفقرة الأمريكية أن الحزبين الرئيسيين فيها لم ينشئها قانون أو أمر سياسي وإنما بقوة المجتمع، وديمومتهما منذ نحو 240 عاماً هو بسبب طبيعتهما المرنة، فهما لا يتبعان النمط "الهرمي" في أحزاب العالم وإنما النمط "الأفقي» الذي يسمح بالعضوية فيه والخروج منه بيسر وسهولة.

3 - الأحزاب الدائمة ليست بقانون

الحزب في المعنى الديمقراطي هو رأي شريحة من الشعب، فمن قواعد حرية التعبير أن يشكل الناس تجمعاتهم السياسية والاجتماعية بحرية ودون قيود فقط مع ما يشبه تعبير (علم وخبر) فقط. وهو جمهوره يفرضه في الانتخابات. أما الأحزاب التي تنشأ وفقاً لقانون الأحزاب الذي تصدره السلطة القائمة فهو في النتيجة ليس أكثر من تقييد لجمهور مؤيد أو معارض ضمن قواعد تضعها السلطة الحاكمة بما يناسب فكرها السياسي. والتجارب تشير إلى أن كل الأحزاب التي أنشأتها السلطة أو رخصتها تموت، مع موت تلك السلطة.

نعم، إذا كانت الدولة تطبق منهاج الحرية والديمقراطية بمعناها الإنساني والحقيقي الواسع، فإنها يجب أن تسمح بكل أنواع الأحزاب. أما أن تسمح بما يلائم فكرها السياسي فقط فإنها دولة زائفة. الدولة الحقيقية هي التي تسمح لكل أنواع الأحزاب بالتشكل مادامت لا تتبنى العنف ضد خصومها، سواء كانت أحزاباً سياسية أو دينية أو إثنية أو من النوع الحزبي المفتوح أو المغلق شريطة ألا تنتهك الدستور وتهدد السلم الأهلي.

المنع السياسي هو من يقوي الانتماء المتطرف أو الطائفي أو العرقي، أما التصارع السلمي والانفتاح هو من سيهدم كل العقول المغلقة ويعرضها للتهوية والاندماج الاجتماعي الدائم.

5 - زبدة الكلام

العبرة ليست بإصدار قانون من السلطة القائمة بالسماح للأحزاب تحت ذريعة تنظيمها، فهذا الأمر تقوم به معظم حكومات العالم التي تدعي الديمقراطية.

العبرة بأن يشعر المواطن بأنه حر في التلاقي مع أقرانه فكرياً وسياسياً دون الخوف من قيام الحاكم بتفسير تصرفه أنه ينتقص من هيبة الدولة.

الحزب الفعلي ليس مجموعة عائلية تجتمع وتوقع حسب بنود قانون السلطة ليكون لديها تفويض شرعي بادعاء الديمقراطية، وإنما هو تيار شعبي يشبه النهر دائم الجريان ويتغير مساره بحسب الطبوغرافية. وما هو العيب أن يكون هناك مئة حزب متنوع! أليست أفضل من حزب واحد ضخم يروج للسلطة القائمة؟ ألسنا في بلد الأحرار؟

قانون الأحزاب ضرورة لبناء حياة سياسية وطنية في سوريا

خالد الحسين

في المراحل المفصلية التي تمر بها الدول لا يكون بناء المؤسسات السياسية ترفاً أو قضية مؤجلة، بل يصبح جزءاً أساسياً من عملية إعادة بناء الدولة والمجتمع. وسوريا اليوم بحاجة إلى إعادة تنظيم حياتها السياسية على أسس جديدة تفتح المجال أمام المشاركة الشعبية وتمنح المواطن دوراً حقيقياً في صناعة القرار. وفي هذا السياق تبرز أهمية وجود قانون وطني وعصري للأحزاب السياسية يكون قادراً على تنظيم العمل الحزبي وحماية التعددية وضمان أن يكون التنافس السياسي وسيلة لبناء الدولة لا سبباً للانقسام.

إن الحياة السياسية من دون أحزاب فاعلة ومنظمة تبقى ناقصة مهما كانت القوانين والمؤسسات القائمة. فالأحزاب تشكل مساحة طبيعية للتعبير عن الأفكار والمواقف وتساعد المواطنين على الانتقال من حالة المتلقي إلى حالة الشريك في الشأن العام. ولذلك فإن وجود قانون واضح للأحزاب يجب أن يضمن حق المواطنين في التنظيم السياسي وأن يوفر لجميع القوى الوطنية فرصاً متساوية للمشاركة والتنافس.

لكن المطلوب في الحالة السورية ليس مجرد قانون يسمح بتأسيس الأحزاب وإنما قانون يؤسس لثقافة سياسية جديدة. ثقافة تقوم على المواطنة أولاً وعلى اعتبار سوريا وطناً لجميع أبنائها بعيداً عن أي تمييز طائفي أو مذهبي أو قومي أو مناطقي. فالحزب الذي يحمل مشروعاً وطنياً حقيقياً يجب أن يخاطب السوريين جميعاً وأن يضع المصلحة العامة فوق المصالح الفئوية وأن يؤمن بأن التنوع السوري يمكن أن يكون عنصر قوة في بناء الدولة.

كما أن القانون المنتظر يجب أن يضع قواعد واضحة وشفافة لتمويل الأحزاب ونشاطها وعلاقتها بمؤسسات الدولة وأن يمنع استخدام المال السياسي أو النفوذ أو مؤسسات الدولة للتأثير في المنافسة السياسية. فالتعددية لا تكون حقيقية إذا لم تتوفر للأحزاب فرص متكافئة وإذا لم يكن المواطن قادراً على اختيار ممثليه بحرية بعيداً عن الضغوط.

ومن المهم كذلك أن يفتح القانون الباب أمام أحزاب تقوم على البرامج والسياسات لا على الأشخاص والشعارات. فسوريا تحتاج إلى قوى سياسية تقدم حلولاً واقعية لقضايا الاقتصاد والتنمية والتعليم والصحة والخدمات وإعادة الإعمار وتعزيز سيادة القانون. كما تحتاج إلى أحزاب قادرة على ممارسة المعارضة بصورة مسؤولة وعلى تقديم النقد دون تحويل الخلاف السياسي إلى خصومة وطنية.

> الأحزاب تشكل مساحة طبيعية للتعبير عن الأفكار والمواقف وتساعد المواطنين على الانتقال من حالة المتلقي إلى حالة الشريك في الشأن العام.

إن تنظيم الحياة الحزبية يمكن أن يساعد أيضاً في نقل الخلافات السياسية من الشارع إلى المؤسسات ومن الصراع إلى الحوار. فحين تتوفر قنوات سياسية وقانونية للتعبير عن الاختلاف يصبح التنافس وسيلة سلمية لتداول الأفكار ومحاسبة المسؤولين وتطوير أداء الدولة.

وفي النهاية فإن قانون الأحزاب السياسية الوطنية ليس مجرد قانون لتنظيم نشاط مجموعة من المواطنين بل هو أحد القوانين التي يمكن أن تسهم في رسم شكل الحياة السياسية السورية في المرحلة المقبلة. وإذا أريد لهذا القانون أن ينجح فعليه أن يحمي الحرية السياسية ويضمن التعددية ويكرس مبدأ المواطنة ويضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار. فسوريا لا تحتاج إلى أحزاب تزيد الانقسام وإنما إلى أحزاب تساعد على جمع السوريين حول مشروع دولة واحدة قوية وعادلة يتساوى فيها المواطنون في الحقوق والواجبات ويكون فيها الاختلاف السياسي طريقاً للتنافس والبناء لا للصراع والهدم.

الدور الاقتصادي للأحزاب السياسية في خلق بيئة اقتصادية متطورة وتنافسية

د. عصام شيخ الأرض

إن وجود أحزاب سياسية فاعلة ومسؤولة يمكن أن يشكل رافعة حقيقية للانتعاش الاقتصادي من خلال عدة قنوات متشابكة. تبدأ بدور الأحزاب كوسيط نزيه بين المجتمع والدولة، حيث تنقل مطالب الفئات الاقتصادية المهمشة إلى مراكز القرار وتضغط من أجل سياسات عادلة تراعي التوازن بين مختلف شرائح المجتمع، ولا تقتصر على خدمة النخب النافذة. كما أن التعددية الحزبية تخلق بيئة من التنافس البناء على تقديم الحلول الاقتصادية الأكثر فعالية، مما يرفع جودة السياسات العامة ويدفع الأحزاب إلى تطوير برامجها باستمرار كي تبقى قادرة على كسب ثقة الناخبين.

إطار متكامل لدور الأحزاب في إعادة البناء عبر اقتصاد المرونة:

يقوم مفهوم اقتصاد المرونة في السياق السوري على ثلاث ركائز أساسية يمكن للأحزاب السياسية أن تكون محركاً فاعلاً لها، وليس مجرد متفرج أو مستفيد من نتائجها.

الركيزة الأولى

في التحول الجذري من اقتصاد الريع والاحتكار الذي هيمن على سورية لعقود، إلى اقتصاد الإنتاج والتنافسية العادلة. فالاقتصاد السوري القديم قام على تحالف وثيق بين السلطة السياسية ونخب اقتصادية احتكارية سيطرت على مفاصل الاقتصاد الحيوية، مما أنتج نظاماً مشوهاً يفتقر إلى الديناميكية ويقتل روح المبادرة ويحبط الطاقات الإبداعية للشباب. وهنا يمكن للأحزاب الجديدة أن تدفع نحو تفكيك هذه البنية المريضة من خلال المطالبة بقوانين تحمي المنافسة وتكسر الاحتكار، وتدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشكل العمود الفقري لأي اقتصاد حيوي، وتشجع ثقافة ريادة الأعمال التي تتيح للشباب فرصة بناء مستقبلهم بأنفسهم. لكن هذا الدور يتطلب من الأحزاب نفسها أن تكون نموذجاً في الشفافية والنزاهة، وأن تفصح عن مصادر تمويلها بوضوح، وألا تتحول إلى أدوات جديدة في يد نخب احتكارية تسعى لاستغلال المرحلة الانتقالية لتعزيز مكاسبها الخاصة على حساب المصلحة الوطنية.

الركيزة الثانية

على بناء عقد اجتماعي اقتصادي جديد يقوم على الشراكة المتوازنة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، فالدولة السورية المنهكة لا تستطيع وحدها تحمل أعباء إعادة الإعمار التي تقدر بمئات المليارات من الدولارات، كما أنه لا يمكن ترك كل شيء للقطاع الخاص دون رقابة أو إطار عادل يحمي حقوق العمال والمستهلكين والفئات الأكثر هشاشة. ومن هنا تأتي أهمية الدور الذي يمكن للأحزاب أن تلعبه في صياغة رؤية اقتصادية متكاملة تقوم على التكامل بين دور الدولة التنظيمي والرقابي الذي يضمن العدالة ويحمي المصلحة العامة، ودور القطاع الخاص الديناميكي في خلق فرص العمل وتوليد الثروة ودفع عجلة الإنتاج، ودور المجتمع المدني في تعزيز التكافل الاجتماعي وحماية الفئات الهشة ومكافحة الفساد. وهذا التصور الثلاثي يشكل جوهر اقتصاد المرونة، لأنه يستثمر الموارد المحدودة بأعلى كفاءة ممكنة ويوزع الأدوار وفق قدرات كل طرف، مما يضمن استدامة التعافي حتى في ظل الظروف الصعبة.

الركيزة الثالثة

والأكثر تحدياً، فتتمثل في إعادة بناء الثقة التي تهشمت وتآكلت على مدى سنوات الحرب والعقوبات والانهيار الاقتصادي. فقد خلفت هذه السنوات إرثاً ثقيلاً من انعدام الثقة بين المواطن والدولة، وبين الفئات الاجتماعية المختلفة، وبين المستثمرين والاقتصاد الوطني، وبين السوريين في الداخل والشتات. وهنا يبرز الدور الفريد الذي يمكن للأحزاب السياسية أن تضطلع به، فبما تمتلكه من قواعد شعبية وامتداد تنظيمي في مختلف المناطق، يمكنها أن تؤدي دوراً محورياً في استعادة الثقة المفقودة من خلال ممارسة سياسية نزيهة تتسم بالشفافية والصدق، واحترام نتائج الانتخابات وقبول الرأي الآخر مهما كان مختلفاً، وتقديم خطاب وطني جامع يتجاوز الانقسامات الطائفية والمناطقية ويركز على ما يجمع السوريين لا ما يفرقهم. كما أن الأحزاب التي تلتزم بالنزاهة ومكافحة الفساد تكون قدوة حسنة للمجتمع، وتؤسس لمناخ أخلاقي جديد يشجع الجميع على الالتزام بالقانون واحترام المؤسسات.

لا يمكننا بحال من الأحوال إغفال أثر البيئة الاجتماعية والاقتصادية على طبيعة الأحزاب وبرامجها، فالمجتمع الذي أنهكه الفقر والحرب يحمل في داخله خطرين جسيمين يهددان المسار الانتقالي بأكمله:

الأول، هو ظهور أحزاب شعبوية تقدم وعوداً اقتصادية غير واقعية، وتستغل آلام الناس وآمالهم لكسب أصواتهم دون أن تمتلك القدرة على الوفاء بوعودها، مما يؤدي إلى خيبة أمل جماعية قد تتحول إلى غضب يهدد الاستقرار.

والثاني، وهو الأخطر، أن بعض القوى قد تستغل الفقر والبطالة والمعاناة لتعبئة الجماهير على أسس طائفية أو مناطقية، ما يعمق الانقسامات الاجتماعية ويهدد وحدة البلاد في وقت هي بأمس الحاجة إلى التماسك الوطني.

إن نجاح الانتقال السياسي في سورية مرهون بنجاح الانتقال الاقتصادي. فالديمقراطية لا تزدهر في مجتمع يعاني الفقر المدقع، كما أن الانتعاش الاقتصادي لا يستدام في غياب مؤسسات سياسية تمثيلية وتعددية مسؤولة. وإن اقتصاد المرونة، الذي يوازن بين متطلبات الاستقرار ومتطلبات الإصلاح، ويمتزج فيه السياسي بالاقتصادي في إطار وطني جامع، هو الطريق الأقصر نحو سورية الجديدة التي تحقق طموحات أبنائها في الحرية والعدالة والعيش الكريم.

> الدولة السورية المنهكة لا تستطيع وحدها تحمل أعباء إعادة الإعمار التي تقدر بمئات المليارات من الدولارات، كما أنه لا يمكن ترك كل شيء للقطاع الخاص من دون رقابة.

الثورة السورية ومآلات التجربة الحزبية.. بين الممكن والمحال والوجود والعدم

د. هيثم الصديان

> على الأحزاب التي تريد أن يُكتب لها النجاح والمشاركة في رسم خُطى المستقبل السياسيّ أن تخرج من حالة الوجود الوهميّ المقتصرة على برامج تنظيريّة ورقيّة.

مّا لا شكّ فيه أن حقبة البعث عامّة، والأسدين منها خاصّة، قد قتلت الحياة السياسيّة التعدّدية ولم تُنتج لنا تجربة حزبية حقيقيّة فاعلة، بل اكتفت بحالة حزبية مسخة تمثّلت بما عُرف بالجبهة الوطنيّة التقدميّة التي كانت أشبه بمسرحيّة هزلية.

ومع بدء الحراك الشعبيّ الطامح إلى التغيير بدأت حركة سياسيّة مرافقة وداعمة تهيّئ الفضاءَ السياسيّ اللاحق والمأمول لـولادةٍ حزبيّة جديدة تنسخ عقودَ الجمود الحزبيّ، وتشرّع المستقبل لحياة تعدّدية سياسيّة ديموقراطيّة واعدة تنقل البلد من ضفّة إلى أخرى.

ولأنّ الحراك تَطوّر بفعل ظروف طارئة وعوامل متعدّدة، داخليّة وخارجيّة، فأخذ مساراً جديداً مختلفاً جنح فيه نحو مواجهة طغيان النظام وأساليب قمعه إلى العسكرة والمواجهة، ففرض هذا الواقع شروطاً جديدة لبدء هذه التجربة الحزبيّة، وكان أوّل مستجدّاتها ومتغيّراتها أنّها نقلت ساحة التجربة من الوطن إلى المنافي والاغتراب؛ وإنْ كان ثمّة بعض الأحزاب التي اختارت أن تكون ولادتها داخل الوطن، فجعلها هذا في حالة شبه خصام معلن أو مضمر مع تجارب الخارج المتعدّدة، وذلك للبون الشاسع بين سقفي البرامج لكلّ من الحالين، ولحالةٍ من الريبة والاتّهام المتبادل بينهما في وطنيّة البرامج السياسية ومدى نجاعتها ومصداقيّتها وقدرتها على تلبية متطلّبات الشأن السوري ووضعه الكارثي.

هذا الواقع جعل هذه الولادة بين مسارين إشكاليّين: مسار راديكالي حالم بتغيير جذريّ يتعدّى بنية النظام ليطال الذهنيّة السياسية والواقع الاجتماعي متأثّر بالفضاء الاغترابيّ الذي وُلد فيه، ومسار آخر يعتمد على آليّات ما يُسمّى في المناهج الفلسفيّة بالتكوين التلفيقيّ - إذا صحّت الاستعارة والاستعانة به في الحقل السياسي - أي هي تقدّم برامج ذات بنية سياسيّة متعدّدة التوجّهات، فتجمع بين اليساريّ واليمينيّ والعلمانيّ والدينيّ، وكأنّها تجربة إصلاحيّة توافقيّة تبغي الوجودَ أكثر ممّا تتطلّع إلى تقديم الجديد الذي يحمل هُويّته الحزبيّة الخاصّة.

وهذه الإشكالات ليست ذات بال يمكن لها أن تعرقل صيرورة الحياة السياسيّة في سوريا الجديدة، لكنّ ثمّة تحدّيات أخرى، يجوز فيها الزعم أنّها الأخطرُ في رسم مشهد ما بعد الأسد.

ومن أبرز هذه التحدّيات وأكثرها إلحاحاً هو مدى قدرتها على التأثير في مستويين متلازمين: المستوى الجماهيريّ الشعبيّ، والمستوى السياسيّ في صنع القرار والقدرة على خلق حالة من التشاركيّة في بناء نظام سياسيّ جديد.

إنّ المتابع للمشهد السياسيّ اليوم يجد أنّ هذه الأحزاب ما تزال أسيرةَ الدائرة التنظيريّة، وليست قادرة على تحويل برامجها ووجودها إلى حالة عمليّة تطبيقيّة، يضاف إلى ذلك أنْ ثمّة ما يشي بقرار ضمنيٍّ من السلطة على رفض الحالة الحزبية أو إبعادها قدر المستطاع في الوقت الراهن، ولا سيّما أنّ أصواتاً بعضها يمثّل السلطة وبعضها صدى لهذه السلطة ويلهج بلهجها ومن وحي كتابها قد صدعت وأعلنت أنّها لا تحبّذ وجود أحزاب في الحياة السياسيّة اليوم، وهذا من السلطة الراهنة لا يمكن أن يُدرج ضمن الاقتراح والمشورة القابلة للنقاش والتداول، وذلك أنّ سلطة اليوم تستند إلى منطق فقهيّ يرفض الديموقراطية مصطلحاً وأنموذجاً؛ بل إن رئيس المرحلة الانتقاليّة قد قالها صراحة إنّه يرفض استعارة تجارب الغير.

لذلك على الأحزاب التي تريد أن يُكتب لها النجاح والمشاركة في رسم خُطى المستقبل السياسيّ أن تخرج من حالة الوجود الوهميّ المقتصرة على برامج تنظيريّة ورقيّة، وعليها البدء بالتوجّه نحو الناس قبل طلب الذهاب نحو مشهد السلطة والدخول المجّاني من بوّابتها نحو الحياة الجديدة؛ بابها يبدأ من دفع رسم الدخول الشعبيّ، وهذا الشعبي هو الذي سيحقق لها وجودها ويضغط باتجاه فسح المجال المستحقّ لها.

والموضوع في هذه التجربة يطول وذو شجون يتجاوز مساحة عمود المقال، ولكن يمكن هنا أن يُشار- أيضاً- إلى دور البرامج الاقتصاديّة والمعيشيّة في وجود هذه الأحزاب وفرضِ تجاربها أو قبولها والحاجة إليها؛ إذ يُلحظ أنّ أغلبها يمّم شطر البيت السياسيّ، وقلّما نجد أحزاباً من الموجودة اليوم التي تعلن عن نفسها بتقديم رؤى اقتصاديّة تفي بمتطلّبات المرحلة الراهنة، كذلك، ثمّة افتقار أغلب تلك الأحزاب للعضويّة التكنوقراطيّة والشخصيّات التخصّصية غير السياسيّة.

وأخيراً لابدّ من التذكير بأنّ ثمّة بعض الأحزاب تقف موقفاً قطعيّاً رافضاً من الوضع الراهن وحالته السياسيّة، بعضها على أسس ديمقراطيّة وأخرى على أسس نظريّة طوباويّة، ولكلّ من هذه التجارب نظريّتها وجدليّتها ووجهات نظرها الأخلاقيّة والمصلحيّة حيال مواقفها، وإنْ كان العرف السياسيّ يقول إنّها ستظلّ أضعف تأثيراً في المشهد اليوم.

ويبقى الأمل بوجود حياة سياسيّة تسمح لهذا التجارب بتقديم نفسها، وإلّا فإنّ انعدامها لا يمكن أن يكون بديلاً صحيحاً حتى ولو من خطئها؛ فوجود التجربة الخاطئة أفضل من عدم وجود التجربة الصحيحة.

السوريون في ألمانيا.. من الجالية إلى المشاركة:

ماذا نتعلم من التجربة الحزبية لبناء سوريا الجديدة؟

خالد المحمد

في ألمانيا، لا تبدأ السياسة يوم الانتخابات ولا تنتهي بإعلان النتائج. خلف صناديق الاقتراع مؤسسات وأحزاب وكوادر وبرامج ومجالس وبرلمان، تعمل بصورة مستمرة على تنظيم المشاركة وربط المواطن بالدولة. وبينما أصبح السوريون جزءاً من المجتمع الألماني، يبرز سؤال يتجاوز الاندماج: هل يستطيعون الانتقال من موقع الجالية إلى موقع المواطن المشارك في صناعة القرار؟ والأهم، ماذا يمكن أن تحمل هذه التجربة إلى سوريا الجديدة؟

في هذا التحقيق، تتحدث «نينار برس» مع المهندس جمال قارصلي، الذي امتدت تجربته السياسية في ألمانيا لعقود، بينها عشر سنوات نائباً في البرلمان، إضافة إلى تجربته في تأسيس حزب «فاكت» الألماني (FAKT).

الحزب.. مؤسسة تتجاوز الانتخابات:

يقول قارصلي: «من خلال تجربتي الطويلة في الحياة السياسية الألمانية، ومنها عشر سنوات كنائب في البرلمان وكذلك كمؤسس لحزب فاكت الألماني، أستطيع القول إن الحزب السياسي في ألمانيا ليس مجرد آلة انتخابية هدفها الحصول على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان، وإنما هو مؤسسة سياسية واجتماعية لها دور مستمر في الحياة العامة، سواء كان الحزب في الحكومة أو في المعارضة».

فالانتخابات، بحسبه، ليست سوى جزء من العمل الحزبي؛ إذ تقوم الأحزاب بإعداد الكوادر، وتنظيم المؤتمرات والاجتماعات، وصياغة البرامج، ومناقشة قضايا المجتمع، وتقديم المقترحات والحلول. وهي أيضاً «مدرسة سياسية» يتعلم فيها الإنسان ممارسة العمل العام، ومناقشة المختلف معه، وتحمل المسؤولية، وتحويل المطالب الاجتماعية إلى سياسات قابلة للتنفيذ.

كما أن التواصل مع المواطنين لا يرتبط بموسم انتخابي، بل يفترض أن ينقل المسؤول الحزبي والنائب مشكلات الناس إلى البرلمان والسلطات المختصة.

ويرى قارصلي أن هذا الدور المؤسساتي قد لا يكون واضحاً للسوريين الذين لم يعيشوا طويلاً في نظام ديمقراطي تعددي، مؤكداً: «الحزب ليس مجرد شخص لديه شعبية، ولا مجرد اسم أو شعار أو مجموعة تجتمع حول زعيم. الحزب مؤسسة تعمل يومياً، ولها أعضاء وقواعد وبرامج وهيئات ومسؤوليات ومحاسبة داخلية».

من الزعيم إلى المؤسسة:

يعتبر قارصلي أن استمرار الحزب بعد رحيل مؤسسه أو خسارته الانتخابات يمثل أحد أهم دروس التجربة الألمانية. ويقول: «الفرق الأساسي بين الحزب والمؤسسة وبين التجمع المؤقت هو أن المؤسسة تقوم على القواعد وليس على الأشخاص».

فاللوائح الداخلية، والهيئات المنتخبة، والمؤتمرات الدورية، والانتخابات الداخلية، وآليات اتخاذ القرار والمحاسبة، تجعل المؤسسة قادرة على الاستمرار. كما تمنح البنية المحلية للأحزاب في الولايات والمدن والبلديات الأعضاء فرصة الانتقال من العمل المحلي إلى مستويات سياسية أعلى وتجديد القيادات.

ومن هنا يضع قارصلي خلاصة واضحة بالنسبة إلى سوريا: «لا ينبغي أن نبني أحزاباً مرتبطة بأشخاص، وإنما أحزاباً مرتبطة بمؤسسات وبرامج وقواعد ديمقراطية». ويضيف: «سوريا تحتاج إلى الانتقال من ثقافة "الزعيم الذي يقرر" إلى ثقافة "المؤسسة التي تقرر"».

السوريون.. حضور اجتماعي بلا حضور سياسي موازٍ:

رغم اتساع حضور السوريين في سوق العمل والجامعات والمجتمع المدني، لا يزال حضورهم المنظم داخل الأحزاب والمؤسسات السياسية الألمانية محدوداً. ويرى قارصلي أن الأسباب متعددة: إرث تاريخي لم يعرف التعددية الحزبية، وصعوبة اللغة السياسية التي تتطلب مستوى متقدماً لفهم القوانين والبرامج والمشاركة في النقاشات، إضافة إلى حاجة الأحزاب نفسها إلى مزيد من الانفتاح على المهاجرين.

لكن هناك، بحسبه، عاملاً نفسياً أيضاً؛ إذ ما زال بعض السوريين ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم مهاجرين أو لاجئين يعيشون في ألمانيا، لا باعتبارهم مواطنين قادرين على التأثير.

وبالنسبة إلى من حصل على الجنسية الألمانية، يؤكد قارصلي: «السوري الذي أصبح مواطناً ألمانياً ليس مجرد شخص يعيش في ألمانيا؛ إنه جزء من المجتمع السياسي الألماني وله الحق والقدرة على المشاركة والتأثير».

لا نستنسخ التجربة.. نتعلم منها:

وعن إمكانية الاستفادة من النموذج الألماني في سوريا، يجيب قارصلي: «نعم، يمكن للسوريين الاستفادة كثيراً من التجربة الألمانية، ولكنني أؤكد دائماً أن الاستفادة لا تعني الاستنساخ».

ويحدد مبادئ يمكن الإفادة منها، بينها البرامج السياسية الواضحة، والديمقراطية الداخلية، وانتخاب القيادات، وتداول المسؤولية، والمحاسبة، والشفافية المالية، وتدريب الكوادر، واحترام الرأي الآخر ووجود معارضة حقيقية.

لكن سوريا لها تاريخها وتركيبتها وتجربتها مع الاستبداد والحرب والانقسام؛ لذلك «علينا أن نتعلم من الآخرين كيف نبني المؤسسات، وليس ماذا يجب أن تكون كل تفاصيل مؤسساتنا». ويرى أن الأولوية هي نظام يمنع احتكار السلطة، ويضمن الفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، وبرلماناً قوياً يراقب الحكومة، ويحمي حقوق المواطنين والمكونات، ويتيح التنافس السياسي السلمي.

من الجالية إلى المواطن:

يرى قارصلي أن السوريين في ألمانيا أمام «فرصة تاريخية»، بما يمتلكونه من كفاءات في الجامعات والطب والهندسة والاقتصاد والأعمال والمجتمع المدني. لكن تحويل هذه الطاقات إلى تأثير سياسي يبدأ، بحسبه، «بالانتقال من عقلية الجالية أو اللاجئ إلى عقلية المواطن والمشاركة».

وتبدأ المشاركة من البلدية والجمعية والنقابة والمبادرة المدنية والحزب، ثم تتطور إلى مستويات سياسية أعلى. وفي الوقت نفسه يستطيع السوريون أن يكونوا جسراً بين ألمانيا وسوريا، ينقلون ثقافة المؤسسة والقانون والحوار وقبول الاختلاف والمساءلة وتداول السلطة، لا نموذجاً ألمانياً جاهزاً.

ويختصر قارصلي تجربته بالقول: «لا يكفي أن تكون موجوداً في المجتمع؛ يجب أن تكون مشاركاً فيه».

ويبقى السؤال الأوسع أمام السوريين: هل يستطيع من اختبر معنى المؤسسة والمشاركة والمساءلة في ألمانيا أن يحوّل هذه الخبرة إلى ثقافة سياسية سورية جديدة، تجعل المؤسسة أقوى من الفرد، والقانون أقوى من السلطة، والمواطن شريكاً حقيقياً في بناء الدولة؟

ثورتي

عبد الله الحامدي

شارعاً أو شارعَيْنْ
كانتِ الأحلامُ أيضاً
بينَ اليدَيْنْ!
سماءً ونجمةً وصورةً لكِ
بين صفحتَيْنْ
عشقاً غريباً
كأنَّهُ ما كانَ
كأنَّهُ سيكونُ
في «أساطيرِ الأوَّلينْ»
وطناً
لا تحدُّهُ اللغاتُ
ولا الأحزابُ
ولا الترَّهاتُ
شعباً واحداً بأرواحِ الملايينْ
سُوريِّينْ
تخْلطُنا الأفراحُ والأشباحُ معاً
أتدرينْ؟
الآنَ أدركتُ
لماذا كنتِ دوماً تضحكينْ؟!
***
يا بنةَ العشرينْ
كم هو رائعٌ
حبُّك في الأربعينْ!
***
كنتِ تغيبينَ
وكنتُ أغيبُ
في حَمْأةِ السنينْ
فأزدادُ منكِ اقتراباً
كلَّما ابتعدْتِ
حتَّى حَسِبْتُ الغيابَ رجوعاً
وردَ نَيْسَانَ على خَدِّكِ نوعاً
من الحنينْ!
وما علمتُ
أنَّكِ في ذلكَ البيتِ التُرابيِّ الأليفْ
كنتِ تُعدِّينَ
ثورةً للعالَمينْ!
***
يا ثورتي السُّوريَّةَ
في القرنِ الحادي والعشرينْ
فاجأتِ أفكاريْ وأشعاريْ
على الرَّأسِ أنتِ والعَينْ.
***
ستعودينَ
كمَا كُنتِ يوماً:
ضوءاً سعيداً
مُعلَّقاً على الأعمِدَةْ
سيقرأُ التلاميذُ دروسَهُم
ويكتبُ العُشَّاقُ رسائلَهُم
ويلعبُ الأطفالُ عَامِدينْ
حولَ المائدَةْ
ستعودينْ
مثل الفيضانِ
في كُلِّ ربيعٍ
وكُلَّمَا ذابَ الثلجُ
سأعجُنُ ما تبقَّى
من تُرابِكِ بالقَشِّ
وأبني بيتَنا كالعُشِّ
بالماءِ والشَّمسِ والهواءِ
سأحبُّكِ
كمَا كنتُ دوماً
يا سوريَّةْ!

في مرآة القصيدة

عبد الناصر حداد

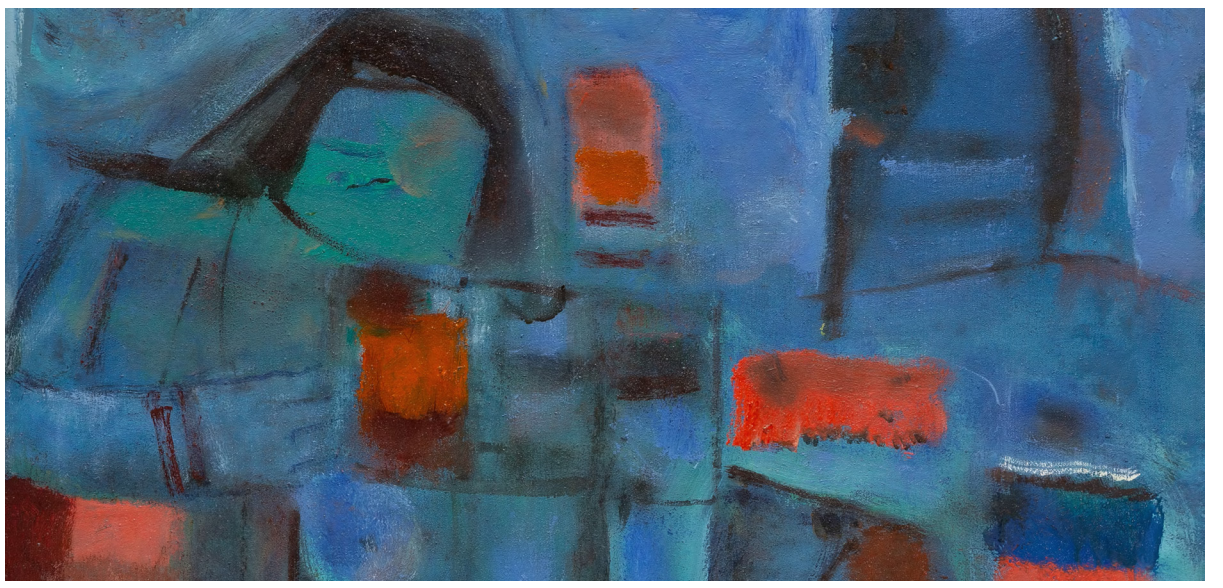

يقف الشاعر على حافة الزمن مذهولاً بين أفق ممتد وماض يتدحرج خلفه كجبل ثقيل. وهنا يُطرح السؤالُ الأثقل: أيكون الشاعر ابن لحظته التي ينبض فيها أم ابن المستقبل الذي يستشرفه ويتشوق لرؤيته؟ أم هو للأسف ابن ألف عام مضت، يتقمص رداءها الضيق ويظنُّ أنه يخلع عليها بردة الخلود؟ غير أن الحقيقة المرة أن من يظل أسير الألفية الغابرة لا يصبح شاعراً، بل معيدَ تدوير بارعاً يصنَّف في سجلِّ المقلّدين لا في ديوان المبدعين.

ليس العيب أن ينظر الشاعر إلى الماضي، فالماضي خزانة الإنسانية ومخزونها الرمزي. ولكن العيب أن يجعل من تلك الخزانة قفصاً يضيق به عن التنفس برائحة عصره. اللغة ليست أثراً يحفر على شواهد، بل هي كائن حيٌّ يتنفس بمفردات اليوم وهموم الساعة. الشاعر الذي يكتب كأنه يعيش بين خيام البدو وقياصرة الفرس، بينما هو يخاطب إنساناً يعبر المدن المتلألئة بأضواء الشاشات، يحدث قطيعةً وهميةً بين النصِّ والمتلقي. الشعر النابع من نبض الزمن الراهن هو الذي يصنع الصدمة الجميلة، أما المنسوخ القديم فهو خطاب يليق بمتاحف المخطوط لا بحدائق الروح.

أما الصورة الشعرية وتشبيهاتها فهي ابنة البيئة الحسية للشاعر. كيف لشاعر لم يمسك بحربة أن يشبّه قلمه بالرمح؟ وكيف لمن لم يجتز فلاةً موحشةً أن يصف حبيبته بالناقة؟ حين يصرُّ الشاعر على استعارة تشبيهات الأسلاف دون وعي نقديٍّ، فإنه لا يقدّم جمالاً بل يقدّم حجاباً كثيفاً من الزيف الوجداني. الفارق بين المبدع والمقلِّد هو أن الأول يستخدم الصورة القديمة كي يحدث توتراً فارقاً بين الأمس واليوم، فيزرع الصحراء في قلب الرقمنة ليخلق دهشةً جديدةً. أما الثاني فيركّب الصورة الميتة تركيباً يظنُّ أن في موتها حياةً، وهيهات أن يحيي الميتُ الأمواتَ.

ثم تأتي لعبة المفردات المعجمية القديمة، الكهف المظلم الذي يهوي فيه الكثيرون بحثاً عن الفصاحة الضائعة. ليس في استخراج كلمات من بطون المعاجم ما يضفي على النصِّ قداسةً أو عمقاً، بل غالباً ما يحوّل القصيدة إلى أحجية تحتاج إلى مفاتيح لغوية لا يملكها إلا القلة. إنها لعبة الاستعلاء الثقافي، حيث يظنُّ الشاعر أن غرابة اللفظة هي مرادف للجمال، متناسياً أن اللغة الأدبية هي جسرٌ بين قلب الشاعر ووجدان القارئ، فإذا تحول الجسر إلى متاهة من الحجارة البائدة، انقطع التواصل ومات الإحساس. القاعدة الذهبية هنا هي أن القديم يستحضر كبهارٍ نادرٍ يضيء النصَّ لا كوجبةٍ ثقيلة تثقله وتعجزه.

أما المعترك الأعمق والأخطر فهو التعصُّب لبحور الخليل وتفعيلاته، وكأنها وصايا منزلّة لا تُخرق. لقد كان الخليل بن أحمد عالماً راصداً للإيقاع في بيئته لا مشرِّعاً يختم بهجة الموسيقى إلى الأبد. حين يقدِّس الشاعر اليوم البحر الواحد، ويُخضِع له كلَّ فكرة وصورة، ويحرِّف التركيب النحويَّ ويقدِّم ويؤخِّر لمجرد أن مفاعيلن تستقيم، فإنه يمارس عنفاً فظيعاً على اللغة ويجعل من الوزن جلاداً للمعنى. الموسيقى الحقيقية ليست في تعداد التفعيلات العروضية بل في إيقاع الجملة الداخلي، وتنفسها الصاعد والهابط وتكراراتها الصوتية التي لا تخضع لقيد كمّيٍّ جامد. العصر يتغير وإيقاع الحياة يتسارع ويتشظى، فكيف يليق بنا أن نصرَّ على إيقاع الخيام والفيافي في زمن الأقمار الاصطناعية والخوارزميات؟

الشعر في جوهره الأعمق فعلُ حضور لا فعل تذكُّر. الماضي ليس عدواً يجب هدمه ولا صنماً تجب عبادته، بل هو تربة خصبة تمتد جذورها في أعماق الشاعر، لكن الثمرة لا تنضج إلا بهواء الحاضر وضوء المستقبل.

المعيار النقدي الوحيد الذي ينبغي أن يُطبَّق على النص ليس متى كُتِبَ أو بأيِّ بحر جرى؟ بل كيف كُتِبَ وهل يستطيع أن يحدث دويّاً في وجدان متلقيه الآن.

من يظن أن التكرار خلود والوقوف عند الأطلال أصالة، فهو يعيش وهماً جميلاً لكنه قاتل للإبداع. ومن يهدم كل الجسور مع الماضي بحجة التحديث فهو يبني على رمال متحركة. الشاعر الحقيقي هو ذلك الكائن النادر الذي يمسك بيد أسلافه، لكن عينيه مثبتتان على ما وراء الأفق، وقدماه تغرسان في أرض الواقع الذي يعيشه. إنه ابن زمانه وابن مستقبله وابن تراثه، لكنه ليس حفيد أحد ولا تابعاً لأحد، بل هو هو، بلسانه الذي يخلقه من نبض دمه لا من تراب المقابر الشعرية.

حلم متقشف

مواطننا طيب وبسيط، وأحلامه بسيطة جداً: أن يستيقظ صباحاً فلا يخاف من فاتورة، ولا من سعر، ولا من خبر، ولا من تصريح يرفع الضغط. يريد يوماً عادياً، وهذه في زمننا رفاهية تحتاج إلى واسطة. لذلك قرر أن يحلم بحياة طبيعية.
لكنه عندما نام وجدها أيضاً خارج الخدمة. يبدو أن حتى الأحلام دخلت مرحلة التقشف.

فهمتوا كيف

حين يكون البيت مهدداً بالسقوط، لا يسأل أهله بعضهم: مين اللي بنى الحيطان؟ ومن الذي أخطأ في اختيار مكان النافذة؟ ومن يحق له حمل «المهدّة»؟الجميع في تلك اللحظة يبحثون بلهفة وجدية عن أقرب وأنسب خشبة «الداقور» ليسندوا بها السقف.
هكذا ينبغي أن يكون التعافي: شراكة لا حفلة فرز، ومشاركة لا مسابقة في استبعاد الآخرين.قد نختلف في الطريقة، وقد يحمل كل واحد خريطة مختلفة، لكن الوصول إلى برّ الأمان يحتاج إلى كل الأيدي القادرة على الدفع، وكل العقول القادرة على الاقتراح.أما أن نقول للبعض: «خليكون بعيد... نحنا رح نصلّح البيت.» فهذه ليست شراكة... هذه طريقة مبتكرة لاكتشاف أن السقف سيقع فوق رؤوسنا جميعاً ولو بعد حين.

هون حطنا الجمال

في طقوسنا العائلية اليومية، وخاصة أثناء وجبة الفطور وتحلقنا حول المائدة، تجد من يريد كأس الشاي بلا سكر (وأنا منهم)، ومن يريده بسكّر زيادة، ومن يصرّ أن الشاي مؤامرة على القهوة. ومع ذلك، يخرج الجميع مبتسمين بعد قول كلمة: «دايمه... اللهم ديمها نعمة.»ما يدفعني، في ظل هذا التجاذب الأرعن الحاصل اليوم، لمخاطبة القارئ حتى لو زعل مني البعض:»إنو إذا عيلتك قادرة تتحمّل اختلافات الشاي، فبلد كامل قادر يتحمّل اختلافات الآراء... بسكّر أو بدون أوع الريحة.
فالاختلاف ليس مشكلة ولا مؤامرة... المشكلة عندما نعتقد جازمين أن رأينا فقط هو الصح 100% وغيرنا» لالا.»

إنجاز هندسي

رغم أننا نراهن على الأيام القادمة بأن تكون أحسن، نتقدم خطوة إلى الأمام متجاوزين مطبّات الطريق، لكن جانب آخر نكتشف أحياناً أننا نتقدم مشكلة إلى الأمام،نغلق ملفاً، يفتح لنا الواقع ملفاً آخر، نحلّ عقدة، فتظهر عقدة كانت مختبئة خلفها، وأقصد هنا ما حدث خلال إعلان نتائج الثانوية العامة، ولا أريد الشرح لأن الجميع يعرف حيثياتها وعاش مرارتها.كأن الأزمات تلعب معنا لعبة «الطابوسة» لكن من دون جائزة. والمضحك المبكي أننا ننسى السقوط في الأزمة الأولى دون معالجة آثارها بمجرد الوقوع بـ»طابوسة» ثانية أكثر تفاعلاً، وكأننا اكتشفنا علاجاً جديداً:لا تشفى... لكنها تشتت انتباهك.وفي النهاية نكتشف أن القضية ليست في كثرة المطبات، بل في أننا بدأنا نعتبر تغيير المطبة... إنجازاً هندسياً.
شرح مفردات: الطابوسة تعني من بنطلع من جورة وبنوقع بجورة

قرف

أطنان الأكاذيب والأخبار الكاذبة التي تغرقنا فيها وسائل التواصل الاجتماعي يومياً، لدرجة أن الكذبة تولد، وتكبر، وتتزوج، وتنجب، وتُدفن، والخبر الصحيح لم يولد بعد. الناس اليوم في غيبوبة رقمية، يحاولون إيهام أنفسهم بالبحث عن مصلٍ يقيهم وباء «الأصابع الطليقة» بينمتجل وقتهم يقضونه بمتابعة « الفاينة» ومشاركتها. متى نتحرر من هذا القرف «السوشل ميديا»؟ نحن في زمن تموت فيه الحقيقة واقفة، بينما تركض الشائعة أسرع من الأرنب ... ربما لأن أي واحد منا لا يقبل أن يسمع ويصدق قصة بدون بهارات" إكسترا" حتى لو كان طبق الكذبة وحباشاتا وبهاراتا من تحضيره ؟

كلام رصاص

نضال خليل

التعددية شراكة

كلما ذُكرَت ضرورة وجود أحزاب في سورية وتشريع قانون لها، يتصرف بعض الناس وكأن أحدهم اقترح إدخال نمر إلى غرفة الجلوس. يخافون من الاختلاف أكثر مما يخافون من الجمود، مع أن الأخير هو الذي خرب البلد «قعدع تلها"و أوصلنا إلى ما أوصلنا إليه.
بدأنا بانفتاح يثير الإعجاب إقليماً ودولياً، ثم انتقلنا إلى تشكيل برلمان؛ اتفقنا على آلية تشكيله أم اختلفنا، لكنها خطوات جيدة وتبقى بداية لا نهاية. فالثورات لا تنتصر يوم يسقط النظام فقط، بل يوم يصبح الاختلاف حقاً لا تهمة، والحوار وسيلة لا مؤامرة.
ستون عاماً من الحياة السياسية المدفونة جعلت كلمة «حزب» عند كثيرين مرادفة للاحتكار لا للمشاركة، وللشعار لا للبرنامج، وللتصفيق لا للمحاسبة. لذلك فإن استعادة الثقة لن تتم بخطاب مطمئن فقط، بل بقانون أحزاب عصري وتعددية تفتح الباب لكل فكرة تحترم الوطن وسيادته والدستور، وتسعى لدور فعّال في تعافي البلد اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، يعزز وحدة النسيج والجغرافيا، ويغلقه فقط في وجه الاستبداد.
التعددية ليست حفلة شاي؛ هي طاولة مستديرة يرتفع حولها الصوت حيناً، وتختلف الآراء كثيراً، وربما «يتخانق» السياسيون بالكلمات، لكنهم يغادرون وهم يعرفون أن خصم اليوم شريك الغد، وأن الوطن أكبر من الجميع. قد يصف البعض هذا الكلام بالمثالية، لا بأس. فكل بناء عظيم بدأ بفكرة بدت مثالية، ثم تحولت إلى واقع عندما وجد من يؤمن بها ويعمل لها. أما أن نخاف من التعددية لأن تجربة واحدة شوّهت معناها، فذلك يشبه من يقرر ألا يزرع شجرة مرة أخرى لأن شجرة يابسة سقطت في حديقته. وسورية الجديدة لا تحتاج إلى حزبٍ واحد يصفق له... بل إلى وطنٍ يتسع للجميعٍ وبهمة الجميع.

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
www.ninarpress.net
العدد 42 الأحد 16 آب 2026

أسبوع من التأمل يعيد تشكيل الدماغ ويعزّز المناعة

أظهرت دراسة حديثة من جامعة كاليفورنيا أن سبعة أيام فقط من التأمل المكثف يمكن أن تُحدث تغييرات بيولوجية واضحة في الدماغ والجهاز المناعي. شارك في الدراسة 20 متطوعاً خضعوا لبرنامج إقامة تضمن محاضرات يومية ونحو 33 ساعة من التأمل الموجّه، مع إجراء فحوص بالرنين المغناطيسي وتحليل عينات دم قبل البرنامج وبعده. النتائج كشفت انخفاض نشاط مناطق الدماغ المرتبطة بالحديث الداخلي، ما يشير إلى كفاءة أعلى في إدارة الانتباه والعمليات الذهنية. كما أظهرت التحاليل زيادة في المرونة العصبية؛ إذ نمت الخلايا العصبية بصورة أفضل وشكّلت روابط جديدة عند تعرضها لبلازما دم المشاركين بعد الخلوة. ورصد الباحثون تحسناً في عمليات الأيض وارتفاع قدرة الخلايا على استخدام الغلوكوز لإنتاج الطاقة، إضافة إلى زيادة المواد المسكنة الطبيعية التي ينتجها الجسم ذاتياً. كما ظهرت تغيرات تكيفية في الإشارات المناعية. وتؤكد الدراسة أن التأمل المكثف قد يدعم الصحة النفسية والجسدية ويعزز القدرة على تحمل الضغوط والألم.

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
أسبوعية – سياسية – ثقافية
مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعلام رقم 420 بتاريخ 2025/10/6

المشرف العام	هيئة التحرير	لإعلاناتكم	العمليات الفنية
أسامة آغي	د. باسل أوفه لي خالد الوهب خالد معماري خالد المحمد	+963 957 244 920 +963 933 590 227	نينار برس NINAR PRESS مطبعة دار العلم – دمشق

www.ninarpress.net
x.com/NinarPress
facebook.com/ninarpress
ceo@ninarpress.net
+963 981 43 46 20
+90 543 430 55 31
@ninarpress6281
t.me/ninar_press